الندوة القومية حول

"تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة:

حق لهم وواجب على المجتمع"

القاهرة 18 ــ20 سبتمبر/أيلول 2012

محور: الارتقاء بالوعي المجتمعي حول الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد البيئة المناسبة التي تعمل على إدماجهم في سوق العمل

اعداد: أ.جهدة ابو خليل

الوعي المجتمعي بكل قضية من القضايا الإنسانية الاجتماعية الحقوقية مسألة معقدة متعددة الجوانب والزوايا، وهي أيضا مسألة قابلة للتطور والتوسع، علما أن تحقيق هذا الوعي الشامل والارتقاء به يعني بذل الجهود المتواصلة على مختلف الأصعدة من أجل التنبيه إلى القضية والتذكير بأسسها والتشديد على التعديلات التي تطالها، مع تحديد الأطراف المعنية مباشرة وبصورة غير مباشرة بالقضية موضوع الاهتمام. وإذا شئنا الارتقاء بالوعي المجتمعي بالأشخاص ذوي الإعاقة وبتشغيلهم في بيئة دامجة لهم في سوق العمل، فإننا نتحدث عن الأشخاص ذوي الإعاقة وجماعة أصحاب العمل ورجال الإدارة في القطاعين العام والخاص، وكذلك عن الحكومة ودورها والمجتمع بأكمله، عدا الحكومة والهيئات الرقابية والتشريعية والمؤسسات التربوية والتعليمية وبرامج التدريب المهني، وكذلك القوانين مرعية الإجراء أو الواجب سنها وإقرارها. وبما أن الوعي المجتمعي قابل للتطور، فإن من المهم إدراك حقيقة تعرضه من حين إلى آخر إلى حال من البلادة أو حتى الجمود، مما يجعل الحديث عن الارتقاء به أمراً يشترط ضمناً استمرار الاهتمام بصلب القضية وأسسها ومقاربتها على نحو متجدد ومتغير يتلاءم مع تبدل الظروف المحيطة بها.

لعلي لا أبالغ وأجانب الصواب إن قلت أن عنوان الورقة التي أعرضها عليكم يشكل موضوعاً للعمل الميداني والحقوقي الدؤوب من أجل ضمان فتح سوق العمل بالطرق المناسبة والصحيحة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، وبتهيئة هؤلاء الأشخاص أكاديمياً ومعرفياً ومهنياً لدخول هذه السوق والاندماج فيها. فالوعي المجتمعي بقضية الإعاقة وبحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليس مفهوماً بسيطاً وجامداً يسهل إدراكه، وهو واقع متغير نتيجة تبدل المعطيات والظروف الاجتماعية. والإعاقة واقع يختبره أفراد غير قليلين في مجتمعاتنا، حتى ولو تدنت نسبتهم المئوية المعلنة رسمياً. وهي وضع يشكل مفهوماً يتطور ويكتسب أبعاداً عدة تستجد وتتزايد؛ وهذه الأبعاد المتراكمة والمتبدلة قيمتها تاريخياً، هي دينية إنسانية وطبية صحية وحقوقية واجتماعية.

لقد تطور التعريف الدولي للإعاقة الذي تعتمده منظمة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية والإقليمية في أقل من أربعين عاماً من المنظور الطبي البحت حسب تعريف منظمة الصحة العالمية الصادر رسمياً للمرة الأولى في العام 1973، وأصبح يجمع البعدين الصحي والاجتماعي(كما يتضح من تعريف الإعاقة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للعام 2006). تنص الفقرة هـ من ديباجة الاتفاقية على التعريف الاجتماعي للإعاقة، إذ يرد في نصها ما حرفيته:

"تشكل الإعاقة مفهوماً لا يزال قيد التطور، كما أن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز في المواقف (الإنسانية الفردية والجماعية) والبيئات (الاجتماعية والمادية) المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين".

وفي المادة الأولى من الاتفاقية نطالع التعريف الطبي للإعاقة، كما يتبين من النص الذي يعتبر "الأشخاص ذوي الإعاقة، كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين". وفي هذا التعريف ترداد واضح لمضمون تعريف منظمة الصحة العالمية المشار إليه سابقاً. لا يغيب عن البال أيضاً أن جميع القوانين الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أو برعايتهم، الصادرة في البلدان العربية قبل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبعدها، تتضمن تعريفاً للإعاقة يرتكز على المنظور الطبي الصحي، وإن كان القانون اللبناني الصادر في العام 2000 قد طعم بقدر ضئيل من المنظور الاجتماعي، إذ يتحدث عن منع الإعاقة لأصحابها من المشاركة في الحياة الاجتماعية. الا أن بعض هذه التشريعات نفسها نحت منحى اجتماعياً غير مكتمل الأبعاد من خلال اشتراطها القواعد والتدابير والأحكام التي تعمل على تذليل الحواجز والعوائق الاجتماعية أمام اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم وسوق العمل والرياضة، والإفادة

من الخدمات الصحية والمشاركة في الحياة الثقافية من خلال إصرارها على تأهيل البيئة هندسياً، وتسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على رخص بمواقف خاصة لسياراتهم وبالحصول على إجازات السوق والقيادة.

واقع الإعاقة الاجتماعي

عند مراجعة أدبيات حركة الإعاقة والواقع المعيشي والاجتماعي الاقتصادي لهذه الشريحة من الناس حول العالم، تُمكِن ملاحظة معاناة متشابهة يختبرها الأشخاص ذوو الإعاقة في البلدان الغنية المتقدمة والقوى الصاعدة والأقطار النامية الفقيرة. والثابت أن ثمة تفاوتاً ملحوظاً في درجة المعاناة وشدتها بين العالم الصناعي الغني ودول العالم الأخرى. مع ذلك، يتعذر علينا تجاهل كثرة أوجه الشبه في أحوالهم داخل منطقتنا العربية وبقية أنحاء العالم النامي، مع الإيضاح بأن هذا التعسف يعتبر ملموساً حتى في العديد من الدول الصناعية المتقدمة.

في دراسة تحليلية ميدانية بعنوان "نحو مجتمع خالٍ من الحواجز"، تتناول وضع الإعاقة في دولة جنوب أفريقيا وتحاول طرح حلول لمعالجة بعض مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة والسعي إلى دمجهم والعمل على تأمين حقوقهم، تبرز أوجه شبه حقيقية مع أحوال هذه الفئة من المواطنين في كندا، من خلال دراسة معتمدة على جلسات حوار من اجل التنوع، تبحث

في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم الاجتماعي في إحدى القوى الاقتصادية العشر الكبرى في العالم، والدراسة الأخيرة بعنوان "الطريق إلى الاحتواء: دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن العمل ومواقعه". في حين أعدت دراسة جنوب أفريقيا ونشرت في أواخر العام 2002، أجريت الدراسة الكندية وصدرت في العام 2010. وتظهر الدراستان أوجه شبه متطابقة مع ما يبرز من خلال دراسة أعدها البنك الدولي عن المنطقة العربية، صدرت في العام 2005 تحت عنوان "ملاحظة بشأن قضايا الإعاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". إذا دل هذا على شيء فإنه يدل على ضعف الوعي المجتمعي بحقيقة الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة، وعلى عدم تواصل بذل الجهود بالوتيرة نفسها من أجل النهوض والارتقاء بهذا الوعي والانتفاع منه في معالجة قضية الإعاقة وتأمين حقوق هؤلاء الأشخاص من جهة ثانية. لذلك من الضروري إلقاء نظرة خاطفة وشاملة على مجمل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة اليومية والأحوال المحيطة بهم، على أمل أن تساعد هذه اللمحة في إدراك أهمية الطرق الممكن اعتمادها للارتقاء بالوعي المجتمعي بهذه القضية الحقوقية وضرورة إيجاد بيئة دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

طالما خبرت غالبية المواطنين من الأشخاص ذوي الإعاقة الحرمان من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. نجم عن ذلك استفحال الفقر، ونقص التعليم وتفشي البطالة والاعتماد على التأمينات الاجتماعية الهزيلة، ولا سيما في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال العوائق

– التي تحول دون النقل والتعليم، والرعاية الصحية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والسكن، والمعلومات والإعلام، والتشغيل والاستخدام والضمان الاجتماعي – تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتمتع بها على غرار الآخرين من مواطنيهم. نجدنا بذلك ندور في حلقة جهنمية مفرغة مع تسبب الفقر بالإعاقة وتسبب الإعاقة بالفقر من جهة ثانية.

تتصل تجربة المرء مع الإعاقة اتصالاً وثيقاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويؤثر الحصول على هذه الحقوق في القدرة على تحمل المعاناة من الإعاقة. فالإعاقة تقود إلى تعرض نسبة عالية من الأشخاص ذوي الإعاقة للفقر المدقع في أكثر الحالات، مما يعني الانسحاق الإنساني الاجتماعي. والفقر سبب رئيسي للإعاقة نتيجة التغذية غير المناسبة وعدم النظافة وسوء أحوال الصرف الصحي، وانعدام الرعاية الصحية، ونشوب النزاعات وانتشارها وتعاظم مخاطر وقوع الحوادث، وتعذر الوصول إلى المعلومات والحصول عليها. ومن غير المستبعد للأشخاص ذوي الإعاقة أن يزدادوا ــ إن فردياً وإن جماعياً ــ حرماناً بتأثير الفقر، والطبقة الاجتماعية، والجنس، والسن، والموقع الجغرافي. عليه، لا بد من الإشارة هنا إلى وجود موانع وعوائق متنوعة وعديدة، مباشرة وغير مباشرة، تحول دون "إيجاد البيئة المناسبة التي تعمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل". ومن الجائز اكتشاف هذه الموانع عرضاً في بعض الأحيان، علماً أنها قد تراوح من المنظومة

الفكرية اللغوية إلى سلم القيم والمعايير الاجتماعية، مروراً بالتأهيل الهندسي والتنظيمي للبيئة، وتوفير الحقوق المضمونة قانوناً ومكافحة التمييز ضد ذوي الإعاقة بموجب أحكام قانونية صريحة وسوابق قضائية تقدمية. ونحن نخوض بإيجاز في هذا الجانب بغية الارتقاء بالوعي المجتمعي الذي يعتبر أحد الأسس الراسخة لإيجاد البيئة الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل أو في غيره من جوانب الحياة، كما تؤكد المادة الثامنة من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تعبر اللغة عن قيم السياق المجتمعي الذي يعتمدها وعن المواقف التي يعتنقها. لذا من المهم إدراك التأثير الكبير والعميق للكلمات التي نستخدمها ونختارها إذا كنا نعتزم تذليل الحواجز والمشاركة في بناء مجتمع أفضل للجميع. في هذا المجال، تلاحظ المنظمة الدولية للمعاقين ــ وهي تجمع دولي للأشخاص ذوي الإعاقة ــ أن لا داعي في مجتمع مثالي لتصنيف الأشخاص باعتبارهم من ذوي الإعاقة. مع ذلك، ولأغراض كالتشريع وتقديم الخدمات وبرامج التنمية وحملات المناصرة والمدافعة، يعد تعبير "الأشخاص ذوي الإعاقة" مفيداً في التصدي للمشكلات التي تواجه هذه المجموعة المنوعة من الأفراد. لا يفوتنا أيضاً التأكيد على أن من الجائز للتعابير والمصطلحات تعزيز التمييز ضد مجموعات معينة في المجتمع، حتى ولو كان بالإمكان استخدام اللغة كأداة قوية لتسهيل التغيير ولإحداث التكامل والاندماج،

وفق ما يؤكد الباحثون والناشطون الحقوقيون والاجتماعيون في جنوب أفريقيا في المنظمة الدولية للمعاقين، وكما يتبين لنا نحن في المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.

انطلاقاً من هذه الملاحظة الواقعية، نجد الأشخاص ذوي الإعاقة شديدي التأثر بسوء استخدام اللغة والتعابير، ولا سيما تلك التي تصنفهم وتنعتهم وترسم لهم صوراً نمطية. فالمصطلحات السلبية في جميع الحالات تعمل في المحصلة النهائية على تكريس ثقافة عدم قبول التنوع والاختلاف. أما الكلمات التي تشدد على عدم قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة وحالات عجزهم، فتؤدي عن غير عمد إلى التصنيف والتمييز وإضفاء وصمة العار على من تستخدم هذه الألفاظ غير الإيجابية في تناولهم. وتفضي هذه الكلمات أيضاً إلى اعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة أعضاء مختلفين أو غير عاديين، بل وغير أكفاء في مجموعة منفصلة. من المهم، والحال هذه، أن تكون اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد نجحت في فرض رأي المنظمة الدولية للمعاقين والكثير من الناشطين المستقلين في حركة الإعاقة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية القائل بأن أي تصنيف للأشخاص ذوي الإعاقة أو لوضعهم ينبغي أن يتم ضمن سياق جماعي اجتماعي لا فردي خاص. كذلك من المهم تأكيد حق الفرد في تقرير ما إذا كان معاقاً أم لا. ومن الضروري أيضا ــوحسب رأي هذه المنظمة وغيرها ــ عدم إجبار أحد على الانتماء إلى مجموعة المواطنين المسماة الأشخاص ذوي الإعاقة.

تعتبر نسبة هؤلاء الأشخاص المئوية كبيرة حول العالم، وهي تنمو سنوياً في البلدان الغنية والفقيرة نتيجة تقدم السن بالسكان ولا سيما في الدول المتقدمة، وبسبب استفحال الفقر وتفشي الأمراض والأوبئة وظاهرة زواج الأقارب، واستشراء أعمال العنف ونشوب النزاعات المسلحة وبخاصة في بلداننا العربية وغيرها من الدول النامية.

كما تعتبر الإعاقة حالة قد تصيب المرء في أي عمر، وفي أية مرحلة من مراحل الحياة، بصرف النظر عن جنس الشخص ومستواه الاجتماعي، علماً أنها قد تكون دائمة أو مؤقتة وشديدة أو خفيفة. مع ذلك، يبدو أن صدور الاتفاقية الدولية عامل إيجابي ساعد في تعزيز كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وتأكيد حقوق الإنسان الخاصة بهم والعمل الجاد من قبلهم ومن قبل المجتمع والحكومات لتأمين هذه الحقوق. لذا من الضروري التفكير في إدراك الأشخاص ذوي الإعاقة للفظة يفترض بها أن تخلو من أية مضامين إيجابية كانت أم سلبية؛ والكلمة الأكثر ترداداً والأشد وقعاً وتصويراً للواقع هي كلمة "الإعاقة". ولعل من المفيد والمعبر الاستشهاد بكلام أحد المشاركين من الأشخاص ذوي الإعاقة في جلسات الحوار من أجل التنوع في العاصمة الكندية أوتاوا:

"لم تعد الإعاقة كلمة قذرة. فنحن الآن نحاول أن نجعل تعبير الإعاقة مقبولاً وجزءاً آخراً من العمل. في الأعوام العشرة التالية عندما يردد أحدنا أنه من ذوي الإعاقات وأصحابها، فإن ذلك يعني أن ذاك الفرد يعمل بصورة مختلفة عن الآخرين".

في هذا القول تطلع إلى أحد أشكال الارتقاء بالوعي المجتمعي لحقيقة "الأشخاص ذوي الإعاقة"، المنتظر منهم أن يزدادوا تقبلاً لمضمون لفظة "الإعاقة" اللغوي، بينما يزيدون حملاتهم التوعوية لتصحيح مضامينها الفكرية والاجتماعية السلبية وغير الصحيحة أصلاً. صحيح أن القوى العاملة حتى في البلدان النامية الفقيرة، أضحت اليوم أشد تنوعاً منها قبل خمسة وعشرين عاماً؛ إلا أنها لا تزال تفتقر إلى تمثيل كاف ومناسب للأشخاص ذوي الإعاقة بتأثير مجموعة من العوامل والأسباب. كما لا يخفى أن أعداد العاملين المسجلين من الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول الصناعية قليلة بالنسبة إلى مجموعهم العام فيها. من أسطع الأمثلة على ذلك التفاوت بين الملتحقين بالعمل والعاطلين عنه، بلوغ نسبة العاملات في أوساط النساء ذوات الإعاقة في كندا 52,1% من مجموعهن حسب بيانات العام 2010، لكن النسبة بين النساء غير المعاقات ترتفع إلى حوالى 73%. وتساوي نسبة العاملين من الرجال ذوي الإعاقة في كندا حسب البيانات المؤكدة في العام 2010 حوالى 55%، وذلك في مقابل 82% بين الرجال غير المعاقين. من ناحية أخرى، لا تكاد تتوافر معلومات موثقة ودقيقة عن أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في أكثر الدول النامية والبلدان العربية، مما يثير الانطباع بأن العاملين هم استثناء القاعدة بين أفراد هذه الشريحة في أقطار العالم النامية. لهذا يصبح ملحاً أن نخص عالمنا العربي بإضاءة سريعة على واقع الإعاقة حركة وبرامج

ومفاهيما، لا بد للخطط والمشاريع التنموية أن تتصدى لها وتعتني بها وتعالجها لتفعل أداءها وتقلل من الضغوط المعيقة لاندفاعها، والعوامل التي تعيدها إلى الوراء.

واقع الإعاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تنطوي الإعاقة كقضية تنموية على أهداف تقضي بمكافحة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، والسعي إلى بلوغ أهداف الألفية للتنمية مع حلول العام 2015، حسب رأي الكثير من خبراء الاقتصاد الدوليين الذين قد يتفقون ضمناً مع ناشطي حركة الإعاقة الذين يسجلون استغرابهم وتحفظهم على عدم تناول أهداف الألفية للتنمية بصراحة وبالتحديد الاهتمام بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في الأنشطة الإنمائية. من ناحيته، يرى البنك الدولي في هذا المجال أنه دون الاحتواء الاجتماعي وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في كل نواحي الحياة الاجتماعية، فإن من غير المرجح تحقيق جميع أهداف الألفية للتنمية، ولا سيما في بلداننا العربية المقصودة جميعا بعبارة "بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" إضافة إلى أكثر من دولة واحدة غير عربية.

كذلك لا يفوت الخبراء العاملين في البنك الدولي أن يلفتوا إلى احتمال إسهام الفقر في إحداث زيادات في معدل الإعاقات المسجلة من الولادة حتى الشيخوخة. وبعد بداية ظهور الإعاقة، من الجائز للحواجز أمام خدمات التأهيل والرعاية الصحية والتعليم والاستخدام وغير ذلك من

نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية أن تحتجز الأفراد في حلقة فقر تدوم طول العمر، ولا سيما في حال استمرت على حالها السياسات والممارسات والتصورات السائدة المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمقترنة بالأوضاع الملازمة للفقر والتشويشات والاضطرابات الاجتماعية الاقتصادية.

سوف تستمر وطأة الإعاقة الثقيلة تشكل عبئاً يشتد ويتزايد ضغطه على سياسات التنمية وخططها في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل تصاعدي على الأقل طوال الأعوام الخمسة عشر التالية. فالدول العربية لم تعمل بجد على تطبيق ولو جزء يسير من التدخلات والتدابير التي يشترطها العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أقرته قمة تونس العربية العادية في أيار/مايو 2004. صحيح أننا اليوم قد دخلنا عصر الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إلا أن عدم الجدية في تنفيذ أحكام العقد العربي لا تبشر بالخير لجهة العمل على تطبيق أحكام الاتفاقية، على الرغم من مصادقة العديد من البلدان العضو في جامعة الدول العربية على الوثيقة الملزمة الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة قبل ستة أعوام. لكن، إذا أخذنا مثالاً من الأردن على صعيد ترجمة أحكام الاتفاقية إلى بنود ومواد في قوانين الدول العربية المصادقة على هذه المعاهدة، نجد أن السلطات المختصة في عمان قد عدلت قانون البلاد الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2007، لكن القانون الجديد أتى في رأي غير باحث وخبير قانوني وناشط حقوقي واجتماعي وحركة الإعاقة، أقل

تطوراً ورقياً من القانون الذي أبطله القانون الجديد. وفي لبنان، صدر القانون 220 الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أواسط العام 2000، وقد هللت حركة الإعاقة له لأنه كان في حينه من أكثر القوانين العربية تقدمية واهتماماً بحقوق ا الأشخاص ذوي الإعاقة من منظورهم. غير أن المؤسف عدم تطبيق معظم أحكام هذا القانون بالشكل الصحيح حتى الساعة، وذلك لأسباب وعوامل عدة متنوعة. كما أن لبنان من الدول العربية القليلة التي وقعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لكنها لم تصادق عليها، وعملية المصادقة عالقة في متاهة الخلاف السياسي.

في جميع الحالات، تنطوي الإعاقة على مضامين ومضاعفات هامة بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العربية وغير العربية. في أي حال، سوف يترك عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية واستثنائهم منها تبعات سلبية ليس على الأفراد المعنيين فحسب، وإنما أيضاً على أسرهم والمجتمع. أما استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في سوق العمل، فيعدان طريقتان هامتان بهدف تقليص النفقات العامة والأكلاف التي تتحملها العائلات، علاوة على ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل المنتج.

من المنتظر لصياغة السياسات والخطط الخاصة بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك التعليم والاستخدام والتأهيل المهني، ألا

تعود بالفائدة على الأفراد فحسب، ولكنها أيضا قد تنفع المجتمع عموماً. كما تتطلب قضايا الجندرة، أو المساواة الاجتماعية الاقتصادية التامة بين الرجال والنساء، إعارتها اهتماماً خاصاً في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة.

على الرغم من بعض التقدم المحرز في خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، فإن السياسات العامة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تعبر بوضوح حتى الساعة عن تشجيع السلطات المعنية في الدول لقيام بيئة دامجة محتوية للأشخاص ذوي الإعاقة. فالسياسات والبرامج العامة للوقاية من الإعاقة والتخفيف من أثرها بعيد المدى على الأفراد المعنيين ليست حسنة التصميم والتطوير ، وهي لا تطبق بمنهجية فعلية في المنطقة. فتغيب عن جميع دول المنطقة تقريباً المقاربة الشاملة إلى الوقاية من الإصابات المتصلة بالعمل والأمراض وحوادث السير. كما تواصل النظم والمناهج التربوية بدورها المعتمدة في هذه البلدان عزل غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة في عمر المدرسة في المراحل المدرسية من الابتدائية حتى الثانوية، وجميع أفراد هذه الشريحة تقريباً عن المرحلة الجامعية. في المقابل، أخذت تبرز بشكل محدود أنواع مختلفة من التعليم الدامج الشمولي في بعض بلدان الإقليم، وذلك بصورة رئيسية كجزء من أجندات تحسين الجودة والنوعية على الصعيد الوطني أو خطط التعليم الاستراتيجية.

تظل هذه الجهود مع ذلك محدودة ومحصورة في نطاقها. فتغطية الخدمات الصحية وترتيبات الضمان الاجتماعي تغطي في الواقع فقط قسماً صغيراً من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتفاوت بشكل هام خدمات التأهيل البدني ، التي توفرها البرامج التي ترعاها الحكومات، من بلد إلى آخر في المنطقة، وتنزع إلى التركز في المناطق المدينية. في الوقت نفسه، تؤمن بعض الدول الخدمات الصحية لأنواع معينة من الإعاقات، بينما تبقي فئات الإعاقة الأخرى محرومة من التمتع بالرعاية الطبية ومفتقرة إلى اللازم منها.

من جهة ثانية، تُظهِر مراجعة سريعة ودقيقة لقوانين العمل المطبقة في بلدان المنطقة والتقدمات والتأمينات لحوادث العمل وإصاباته واردة، ولكن هذه التشريعات لا تغطي شرائح واسعة من العاملين بسبب التحاق أعداد كبيرة منهم بالأنشطة الاقتصادية غير النظامية. هكذا لا تتمتع قطاعات واسعة من القوى العاملة بالحماية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية في حال التعرض لمخاطر إصابات العمل وأمراضه، التي قد تفضي إلى إعاقة مؤقتة أو دائمة.

في أي حال، تتوافر في معظم دول المنطقة تشريعات وقوانين توفر بعض الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن التطبيق ضعيف بسبب محدودية الموارد والصلاحيات والقدرات والفاعليات التنفيذية ضمن الهيئات الحكومية والقضائية.

في الوقت نفسه، تبدو قليلة جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم التي تتولى الدفاع عن حقوقهم، وتتولى مسائلة السلطات الحكومية بخصوص تطبيق القوانين. وفي الوقت نفسه،

تعتبر السياسات والبرامج المتعلقة بالإعاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عشوائية وهامشية في الوقت الحاضر.

لذا يتطلب إدخال الإعاقة في صلب أعمال التنمية ومشاريعها اعتماد مقاربة متعددة القطاعات ترتكز على شواهد تجريبية دامغة، وتتضمن حواراً بين مجموعة واسعة ومتنوعة من أصحاب المصالح والشأن. ومن المفترض بهذا الحوار أن يؤدي بعد ذلك إلى اتباع سياسات وبرامجيات واستراتيجيات استثمار قائمة على الأولويات المحددة في استراتيجيات وطنية حسنة المعلومات. كما ينبغي لاستراتيجيات الإعاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تشمل مقاربة متوازنة بين التدخلات التي تركز على الوقاية والتأهيل والاحتواء.

يتضح مما تقدم، أن جزءاً لا يتجزأ من عملية اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة الاجتماعي الحقيقي يكمن في إفساح المجال أمامهم للدخول إلى سوق العمل والاندماج فيها. وبلوغ هذا الهدف يعني أساساً توعية المجتمع بوجوب تكريس "حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل على قدم المساواة مع الآخرين؛ ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق عمل وبيئة عمل منفتحتين أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وشاملتين لهم ويسهل انخراطهم فيهما"، وفق ما يرد في نص المادة 27 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبعد استعراض واقع الإعاقة غير المطمئن في بلداننا العربية بشكل عام، هل يجدر بنا أن نتحدث عن الارتقاء بالوعي المجتمعي؟ أم هل علينا في حقيقة الأمر الحديث عن توعية المجتمع قبل الارتقاء بوعيه بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم؟

الواقع أننا في معظم البلدان العربية على درجة مقبولة، وإن كانت غير عالية، من الوعي بحقيقة الأشخاص ذوي الإعاقة، علما أن الوعي بحقوقهم والعمل على تكريسها يبدو على درجة أدنى بكثير. فنحن نرى الجهات الحكومية على الأقل، والقطاع الخاص أحياناً، في شبه سباق وتبارٍ من أجل إطلاق ودعم المشاريع الرعائية للاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة في الغالبية الساحقة من الدول العضو في الجامعة العربية. أما ما هو غير واضح، فيتعلق بما إذا كان أصحاب الشأن والحقوق ــ ولو بأعداد صغيرة ولكن منتظمة ــ يستطيعون الدخول في حوار مع الأطراف المتعددة من أجل السهر على تأمين الحق لهم في العمل، الذي يعتبر شرطاً ضرورياً لتمتعهم باستقلالية فعلية. وما أوردناه من نص الفقرة 27 من الاتفاقية الدولية يوحي بوجوب إطلاق هذا النوع من الحوار الذي سبقت الإشارة إليه في كل المجتمعات البشرية. وبالتالي يتأكد أن الارتقاء بالوعي المجتمعي حول الأشخاص ذوي الإعاقة يعني الانغماس في العمل على تكريس أحد حقوقهم الأساسية الهامة، والحق المعني هنا يتعلق بإيجاد البيئة المناسبة التي تعمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

إقامة البيئة الدامجة

إذا كنا قد عرضنا في هذا البحث الصعوبات والسلبيات والتحديات ونقاط الضعف، فإن من المفيد لنا أن نتناول الان الإيجابيات وبعض نقاط القوة التي يمكن استغلالها والاعتماد عليها لإيجاد البيئة المناسبة الدامجة. لا يجوز أن نغفل الانطباع العام السائد عند أكثرية أصحاب الأعمال وقسم لا بأس به من الإداريين وحتى بين العاملين والموظفين، بأن الأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على القيام بأي عمل، وأنهم غير أكفاء أو محدودي الإنتاجية في أحسن الحالات. أما الرد على هذا الانطباع، فيجب أن ينطلق أولاً من السؤال عن عدد المبدعين والناجحين في تاريخنا العربي وتاريخ البشرية من ذوي الإعاقة، وعما إذا كان نتاجهم أقل جودة وتأثيراً من نتاج غير المعاقين. كما يجدر به أن يتناول الواقع الميداني في الوقت الحاضر حول العالم، وأن يتشعب على نقاط وفروع عدة. وفي إطار هذا الرد من الضروري إيراد عدد من الملاحظات والخلاصات والنتائج الواقعية، بما في ذلك بعض ما تثبته الإحصاءات المكرسة مع مرور الوقت.

* يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة ــ حتى في الدول الصناعية الغنية حيث ترتفع نسبة تشغيل هؤلاء الأفراد في الأنشطة الاقتصادية النظامية ــ قوة عمل غير مستغلة حتى الساعة. لذا يجوز العثور بين أفرادها على مهارات وملكات متعددة في مجالات وعلى أصعدة عدة. وهذا يزيد من إغراء الاستعانة بهذه القوة والإفادة من خدماتها بعد تعديل المنظور المعتمد للتعامل

مع هؤلاء الأشخاص. ولا بد من السعي إلى إيجاد حلول عملية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في القوى العاملة مع تحسين أماكن العمل للجميع، وبخاصة لهؤلاء الأشخاص.

* توضح الإحصاءات أن الأشخاص ذوي الإعاقة يحضرون إلى مكان العمل وموقعه خصائص ومزايا أخرى تجعل منهم عمالاً بالغي الأهمية. يكفي في هذا السياق وهذه العجالة أن نلقي نظرة سريعة على بعض معطيات مسح إحصائي أجري في كندا في العام 2001. والنتائج الإحصائية التي نعرضها هنا تأكدت من خلال المراقبة طويلة المدى، إن من قبل أصحاب العمل، وإن من ناحية الإدارات المسؤولة في القطاعين العام والخاص. وما تبينه هذه المعطيات يعزز طرحاً فكريا طالماً كان يتردد عند قلة مميزة من المثقفين والإداريين والناشطين الاجتماعيين على الأقل منذ ثلاثينات القرن الماضي، وهو يؤكد على تميز الأشخاص ذوي الإعاقة بمستوى إنتاجية ومعدل التزام بالحضور إلى مكان العمل والاهتمام بمترتبات الوظيفة أعلى من غير المعاقين.

*ماثلت نسبة 90% من العاملين ذوي الإعاقة غير المعاقين في حسن الأداء، أو تفوق أفراد هذه المجموعة على زملائهم غير المعاقين في العمل.

*اعتبرت نسبة 86% عادية أو أحسن من عادية على صعيد الحضور والالتزام بالدوام.

*زاد معدل الاحتفاظ بالوظائف بنسبة 72% بين الأشخاص ذوي الإعاقة.

لعل الملاحظات والمعطيات السابقة تشكل رداً واضحاً على التحفظات بشأن قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل، وعلى التشكيك في أنهم لهم القدرة على تحمل مسؤولية النشاط. والثابت أن هذا الرد يقودنا إلى التشديد على مساعدة أصحاب العمل وتشجيعهم على استخدام الأشخاص حسب الكفاءة بدل التركيز على نقاط الضعف. فكل منا لديه ما يمكنه أن يسهم به إيجابياً في نجاح أعمالنا وشركاتنا التي تشكل عماد اقتصادنا. وهذا البحث لا يقتصر في الواقع على البلدان العربية، هذا إذا كانت تعنى به حاضراً، ولكنه يدور في أكبر القوى الصناعية والاقتصادات العالمية، كما هي الحال مثلا في كندا وفرنسا واليابان والسويد.

يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بتمثيل ضعيف في أماكن العمل ومواقعه، مما يرتب على الجميع السعي إلى تفعيل هذا التمثيل ورفعه إلى المستوى المناسب. مع ذلك، يتعلق السؤال الملح هنا بالسبب الفعلي وراء أهمية احتوائهم في أعمالهم، وبمبرر اهتمام الشركات بهم. ينبع الدافع لدى عدد غير قليل من الشركات في مختلف دول العالم من الحرص على التقيد بأحكام قوانين العمل، علماً أن العديد من هذه التشريعات يلزم أصحاب العمل بتحديد الحواجز والعوائق التي تعترض الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل وبتذليلها وإزالتها. ونحن في إطار البحث في بناء البيئة الدامجة، لا بد أن نلاحظ تخلف عدد من كبرى الشركات والمؤسسات

الدولية أو متعددة الجنسية، بل وحتى الوطنية، على صعيد تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عند مقارنتها بالشركات والأعمال الصغيرة.

في الختام، لا بد من اعتماد سلسلة تدابير قانونية وادارية، والاهتمام بقيام حوار جامع لعدد كبير من الأطراف المؤثرة في سوق العمل. ولم كانت بلداننا العربية تعتمد في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة على المبادرات الفردية اكثر منها على الالتزام باحكام القانون، فان من الضروري العمل على تعزيز هذه المبادرات من جهة، وفرض تطبيق القوانين من جهة ثانية. وهذا يعني مكافحة التمييز قانوناً على أساس الإعاقة، وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ظروف عمل عادلة وملائمة، وتحسين فرص العمل الحر، وتشغيل هؤلاء الأشخاص في القطاع العام،وتشجيع القطاع الخاص على استخدامهم ومعاقبته ان هو مارس التمييز ضده، مع ضرورة تأهيل اماكن العمل هندسياً وفنياً.

المراجع

- A NOTE ON DISABILITY ISSUES **IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA,** June 30, 2005 ,Human Development Department Middle East and North Africa Region, World Bank.

- From Raising Awareness to Open Labour Market opportunities for People with Disabilities through vocational training and Lifelong strategies, association of service providers for persons with disabilties, 2009.

- Disability in the work place: Company practices, 2010, ILO.

- Towards a barrier free society, 2002, The South Africa Human Rights Commission (SAHRC).

- The Road to inclusion: Integrating people with Disabilities into the workplace, 2010, Summary of Deloitte`s Dialogue on diversity roundtables.